مقابلة

كارول سلوم
Carolsalloum11@gmail.com

إستحداث وزارة التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي خطوة تأسيسيّة بعد تأمين مستلزماتها التنفيذيّة

لم يكن عبثا ان يتم استحداث وزارة دولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان في الحكومة الجديدة، لاسيما اذا كان مطلوبا محاكاة العصر وتقنياته حيث الكلمة الاولى والاخيرة في مرحلة التقدم العلمي في مجالات التكنولوجيا كافة

في حكومة الرئيس سعد الحريري عام 2019، استحدثت وزارة شؤون التكنولوجيا واسندت الى الوزير عادل افيوني، وبعد غياب ست سنوات عادت الوزارة مع اضافة مفهوم الذكاء الاصطناعي اليها، حيث يتولاها حاليا الوزير كمال شحادة مع حقيبة المهجرين. الذكاء الاصطناعي او AI هو تقنية ذات قدرات تشبه قدرات الانسان في حل المشكلات، وهو يحاكي الذكاء البشري. كما يمكن لهذه التقنية القيام بتحليل البيانات واستخدامها لمساعدة العمليات التجارية بفعالية، واستجابة المحادثات البشرية في دعم العملاء، وجعل البرامج اكثر ذكاء لتفاعلات المستخدم المخصصة، وحل المشكلات المعقدة. في اختصار، بات اللجوء اليه مسألة لا مفر منها في دول العالم اجمع، فما هي الاسباب الحقيقة وراء قيام هذه الوزارة، وكيف في امكانها ان تعمل؟ هل من دور لها وهل ان ادواتها حاضرة؟

هذه الاسئلة حملتها "الامن العام" الى المتخصص في التطوير التكنولوجي وتقنيات الذكاء الاصطناعي هشام الناطور.

■ ماذا يعني استحداث وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؟

□ في اعتقادي ان الحكومة الجديدة تتماشى مع الموجة العالمية لجهة ان معظم حكومات الدول لديها وزارة للذكاء الاصطناعي. استحداث هذه الوزارة يفتح المجال امام الدول للاستثمار في لبنان من خلالها، لاسيما ان هناك اموالا طائلة تبلغ مليارات الدولارات تستثمر في هذا الحقل، وبالتالي فان هذه الوزارة تجذب الاستثمارات، علما ان ذلك يتوقف على الاصلاحات التي تنجزها الحكومة. في الوقت نفسه، يعاني لبنان من مشكلة البنى التحتية التكنولوجية، وهو ليس جاهزا لهذه الوزارة، الامر الذي يجعلها غير قادرة على الانتاج. لذا لا بد من ان تعتمد على التنفيذ، فلا تكون مجرد وزارة شكلية فقط.

■ يفهم من جوابك انه تم استحداث وزارة من دون بنى تحتية جاهزة لمواكبتها؟

□ نعم، واريد اضافة شيء هنا، انه اذا ارادت الوزارة ان تعمل فهناك مشكلة بيروقراطية المعاملات. ففي لبنان، وتحديدا في هذا المجال، ما من قوانين جديدة او تشريعات جديدة لها علاقة بالتكنولوجيا والاعلام والذكاء الاصطناعي. من هنا تأتي ضرورة تقليص التعقيدات الادارية والبيروقراطية، ولا بد من قيام بيئة للمطورين والباحثين المهتمين بمجال الذكاء الاصطناعي، فضلا عن وجود صناديق دعم وتمويل لهذه المشاريع. هناك سياسات تتصل بالإعلام الرقمي والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لا بد من ان تكون موجودة .

■ تتحدث عن استحداث القوانين، هل هذا يعني ان الامر مناط بمجلس النواب؟

□ نعم، قلت ان هناك وزارة لكن ما من بنى تحتية لها لا قانونيا ولا فعليا، فضلا عن انه لا توجد شبكات انترنت ومراكز بيانات. انا اعتقد ان هذه الوزارة تأسيسية للسنوات المقبلة.

■ ما هي الاجراءات المطلوبة في عمل هذه الوزارة؟

□ يجب ان ترافقها الخطط لعدد السنوات او الاشهر المعينة كي تنفذ، ولا بد من قيام تعاون مع القطاع الخاص بطريقة منطقية وليس من خلال التلزيمات السابقة التي كانت تتم او المناقصات، لأن مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان ليس منظما، اذ ان هناك شركات تكنولوجيا عدة لكنها غير منظمة والمنافسة في السوق غير عادلة. ثمة اشخاص ليسوا من ذوي الاختصاص يتطفلون في هذا المجال. اكرر هنا ان المطلوب هو تقليص المعاملات الروتينية والهرمية.

■ اين موقع لبنان في موضوع الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا؟

□ لسنا في موقع متقدم ابدا. هناك امر اود تسليط الضوء عليه هو انه اذا حاولت الدولة نيل مناقصة لها علاقة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتنظيم معلومات او داتا او لانشاء ميغا سنتر يجب ان لا تنجر وراء العروض والخدمات المجانية التي تقدمها بعض الشركات والتي تكون عبارة عن هبة او مساعدة للدولة اللبنانية، لأن في هذه الحالة نفقد السيادة الرقمية وحماية بيانات المواطنين. فمنذ فترة، كان هناك تطبيق يقدم معلومات لشخص لدى تزويده برقم سيارته وتشمل هذه المعلومات مكان اقامته، انما هذا الامر مخترق ومسرب. وفي الوقت نفسه ظهرت شركات عدة تبيع ما يسمى بداتا لبنان لقاء مبلغ 150 دولارا، بحيث تقدم مجلدا يتضمن داتا عن ارقام هواتف لسكان لبنان في جميع الاقضية والمناطق فضلا عمن يقطنها وارقام السجلات التابعة للقاطنين فيها. هنا نتحدث عن اهمية تخزين هذه البيانات في مناطق آمنة ولا تشرف عليها الا الوزارة المعنية او الادارة المعنية، ولا بد من ان تملك الدولة قدرة التحكم على الانظمة والا تكون رهينة لشركة اجنبية او للشركة التي قدمت لها هذه الهبة. هذه الامور يجب الا تكون مجانية لأن الامور المجانية هي مجرد فخ. كذلك لا بد من الالتزام بالقانون منعا لاستغلال البيانات لأغراض اخرى تتسرب الى دول اخرى والى جمعيات ومنظمات يتم استخدامها من اجل اغراض سيئة. هناك شركات تقدم انظمة

المتخصص في التطوير التكنولوجي وتقنيات الذكاء الاصطناعي هشام الناطور.

لكنها تتطلب اشتراكات وصيانة مدفوعة، وهذا يؤدي الى ان تبقى الدولة عالقة معها. من الافضل ان تأتي بمناقصات مدفوعة بالكامل، ولديها سيطرة كاملة على المنصات والانظمة التي تشتريها، من دون ان تكون رهينة لأي جهة تقدم لها هذه الامور. في الامن السيبراني، هناك حاجة الى بروتوكولات تمنع الاختراقات والتجسس على البيانات، كما ان الانظمة يجب ان تخضع لاختبارات الأمان. كنا نسمع بين حين وآخر، ان هناك موقعا للدولة تم اختراقه، وكل ذلك يؤثر حتما، وطالما ان المخترق تمكن من الوصول الى موقع بسيط، في مقدوره ان يصل الى امور اوسع. المطلوب ايضا ان تقدم الدولة على استثمارات مع شركات محلية للتكنولوجيا بهدف تطوير الانظمة. من الاهمية بمكان، ان تواكب الحكومة كل الانظمة القابلة للتحديث. شركة مايكروسوفت خلقت ازمة منذ فترة واوقفت مطارات بسبب مشكلة تحديث تتصل بالامن، فهناك شركات تتعرض لمشاكل انما لا بد من تحديث الانظمة وفق الهجمات التي تتم عالميا.

استحداث وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يفتح المجال امام الاستثمار

■ ما اهمية هذه الوزارة؟

□ يجب ان تكون اهم وزارة، اذ انه حتى الان في لبنان ما من تطبيق لـ E- government او ما يعرف بالحكومة الالكترونية الذي يتيح دفع الفواتير وتجديد التراخيص خلال وجود المواطن في منزله. كما يسمح له ذلك بدفع فواتير الكهرباء واشتراكات المياه او تقديم طلب ما او الغائه، هذا الامر موجود من خلال شركات خاصة اي شركات التحويل المالي، لكن الدولة لا تملك هذا الاجراء، وزارة المال وحدها لديها منصة تتيح الدفع من خلالها، لكن على الرغم من ذلك ليست في الخدمة الفعلية دائما. كل الدول تملك تطبيق الحكومة الالكترونية. المطلوب ان تملك الوزارة رؤية وتحدد اهدافها في المرحلة الاولى، منها تحسين البنى التحتية ودعم الشركات الناشئة وعدم اللجوء الى انتقائية القروض الداعمة للشركات المحسوبة على جهات او شخصيات معينة. تبقى النقطة الاهم هي تطوير الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية، والاعلان عن وسيلة شفافة تتيح لقطاع التكنولوجيا السير بموجبها، وفي الامكان ان يقوم ضبط ومحاسبة وقوانين وتشريعات ومكتب خاص لتسريع الترخيص للشركات الناشئة خلال ايام بدلا من اشهر وسنوات، وعدم تعقيد الاجراءات ووضع محام ومحاسب وآخرين لإنجاز سجل تجاري، وبعد ذلك انجاز سجل مالي. يجب ان تلغي الدولة الاجراءات الورقية وان تستبدلها بتدابير رقمية، لأن ذلك من شأنه تخفيف ظاهرة الرشوة. فرقمنة الخدمات الحكومية بشكل آمن، مسألة ضرورية ولا بد من ان يكون ذلك بشكل بسيط لأن سكان البلد غير معتادين على ذلك. كذلك لا بد من اقامة قمة تكنولوجية لدعوة الشركات العالمية، واكرر ان هناك حاجة الى اعفاءات ضريبية لمراكز الابحاث والشركات التي تعمل في مجال الذكاء الاصطناعي، وهناك ضرورة في ان تشهد شبكات الانترنت تحسنا. فمن المتعارف عليه ان تكلفة اشتراكات خدمات الانترنت في لبنان هي الاغلى، في حين ان الخدمات التي تقدم لنا ما دون المستوى. اريد ان اركز على ضمان الاستقلالية، بحيث ان كل الانظمة مراقبة من الحكومة وتعمل في لبنان وليس لديها اي "سيرفر" Server اجنبي، لذا لا بد من فريق متخصص بمواضيع الامن السيبراني لحماية البنى التحتية الرقمية وضمان عدم تعرضها لأي اختراق او تسريب للمعلومات، ودعم تطوير البرمجيات للمصدر المفتوح Open source بدلا من الاعتماد على حلول مغلقة ومكلفة. المقصود بذلك العمل على برامج غير مكلفة على الدولة، لاسيما اذا كانت راغبة في القيام بهذا الامر وتملك القدرة على التعديل والقيام بالباسها وفق احتياجات الدولة. كذلك لا بد من قيام تواصل مع الجمهور وإنجاز تقرير دوري عن انجازات الوزارة في الشهرين الاول والثاني، فضلا عن متابعة المواضيع مع المطورين والمبرمجين لمعرفة التحديات والمساعدة في اي مشكلة قد تواجه الوزارة. من الضروري ايضا الاطلاع على سياسيات الدول المتطورة التي تواكب وتتابع هذا المجال، لكي تتمكن من الاندماج مع هذه الدول وان تحذو حذوها.